



البنك المركزي العراقي
قسم الاستقرار النقدي والمالي

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

الفصل الرابع
2018

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

(الفصل الرابع 2018)

البنك المركزي العراقي

2018

البنك المركزي العراقي - 2018

التقرير الفصلي للإنذار المبكر - الفصل الرابع 2018

البنك المركزي العراقي - العراق - بغداد - شارع الرشيد

هاتف: 8165171

ص.ب: 64

فاكس: 0096418166802

البريد الالكتروني: cbi@cbi.iq

المحتويات

الصفحة	الموضوع
2-1	المقدمة
11-3	الفصل الاول/ تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة
5-3	أولاً/ مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي
7-6	ثانياً/ كفاية الاحتياطيات
6	1-1 - نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2)
7	2-معدل نمو نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد (M_2)
11-8	ثالثاً/ التغير في معدلات اسعار الفائدة
9-8	1-اسعار الفائدة قصيرة الاجل على الودائع
11-9	2-سعر الفائدة الحقيقي
24-12	الفصل الثاني / تحليل مؤشرات أداء المصارف
12	1- قروض البنك المركزي / اجمالي مطلوبات المصارف
14-12	2- ودائع المصارف / M_2
16-14	3-اجمالي الائتمان النقدي /اجمالي الودائع
17-16	4-المضاعف النقدي
18-17	5-ربحية المصارف
19	6-القروض المتمثلة/ اجمالي الائتمان النقدي
20-19	7-القروض المتمثلة/ اجمالي الودائع
21-20	8-القروض المتمثلة/ اجمالي الاصول
23-21	9-صافي الموجودات الاجنبية / رأس مال المصارف
24 -23	10- فجوة الائتمان
28-25	الفصل الثالث / تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي
26-25	أولاً/ معدل التضخم
27-26	ثانياً/ فائض أو عجز الموازنة العامة الى GDP
28	ثالثاً/ فجوة الناتج المحلي الاجمالي (GDP GAP)

قائمة الاشكال

الصفحة	الموضوع	التسلسل
4	مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي في العراق	1
5	مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي وقيمة الدينار العراقي	2
6	نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2)	3
7	معدل نمو نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2)، الاحتياطي الاجنبي، عرض النقد M_2	4
9	اسعار الفائدة على الودائع، قيمة الدينار، الودائع الثابتة وودائع التوفير	5
10	سعر الفائدة الحقيقي، معدل التضخم، اسعار الفائدة الاسمية، الودائع الثابتة وودائع التوفير	6
11	سعر الصرف (النافذة، السوق)، فجوة سعر الصرف	7
13	نسبة النقد في التداول والودائع المصرفية الى M_2	8
14	نسبة الودائع الثابتة والتوفير والجارية الى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية	9
15	نسبة إجمالي الائتمان الى إجمالي الودائع	10
16	المضاعف النقدي ونسبة العملة في التداول الى الودائع الجارية	11
18	العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات	12
19	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الائتمان النقدي	13
20	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الودائع	14
21	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الاصول	15
22	رأس مال المصارف التجارية وصافي الموجودات الاجنبية لديها	16
24	فجوة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي	17
26	معدل سعر الفائدة الحقيقي، معدل التضخم	18
27	نسبة فائض أو عجز الموازنة الى GDP، نسبة حوالات الخزينة الى إجمالي الدين الداخلي	19
28	فجوة الناتج المحلي الاجمالي	20

المقدمة

تعزيزاً لدور البنك المركزي في اتخاذ التدابير اللازمة الوقائية من خلال مراقبة ورصد التطورات الكلية المالية والاقتصادية لتجنب حدوث الأزمات المالية يسرّ البنك المركزي العراقي أن يقدم العدد السادس من تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي للفصل الرابع من عام 2018، إذ يسعى البنك المركزي من إعداد هذا التقرير ومن طريق المؤشرات الداخلة في التحليل إلى إعطاء صورة واضحة عن الأداء الكلي للقطاع المصرفي وتشخيص الاختلالات فيه أن وجدت ولرسم الاستراتيجيات الملائمة لأدامه قطاع مالي سليم.

يتكون التقرير من ثلاثة فصول شملت العديد من المؤشرات التي تفسر أداء العملة والمصارف وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي، إذ تضمّن الفصل الأول تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة والتي تعكس صورة واضحة عن التطورات في قيمة العملة وتحديد أهم العوامل المؤثرة بها، إذ شهد مؤشر ضغط السوق الأجنبي (EMPI) استقراراً نتيجة لنجاح أداء البنك المركزي العراقي للحفاظ على استقرار سعر الصرف بأدواته المختلفة، فيما شهدت قيمة الدينار العراقي تحسناً أثناء الفصل الرابع من عام 2018 (0.3%) مقارنة بذات النسبة في الفصل الرابع من عام 2017 والبالغة (0.1%)، شهدت نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2) ارتفاعاً بنسبة (20%) لتصل إلى (80.4%) أثناء الفصل الرابع لعام 2018 بعد أن كانت (63.6%) أثناء الفصل الرابع 2017.

تضمن الفصل الثاني تحليل مؤشرات أداء المصارف، إذ تبين من تحليل تلك المؤشرات أنّ القطاع المصرفي يتمتع بالاستقرار، استقرت عند (29.2%) في الفصل الرابع من عام 2018 بعد ما كانت نفس النسبة من الفصل نفسه من عام 2017، وفي المقابل انخفضت نسبة النقد في التداول إلى M_2 إلى (43.2%) في الفصل الرابع من عام 2018 بعد أن كانت (45.1%) للفصل نفسه من عام 2017، وهو أمر إيجابي يدل على استقرار أداء المصارف من ناحية قبولها للودائع، ارتفاع في قيمة المضاعف النقدي في الفصل الرابع من عام 2018 ليصل إلى (1.51%) بعد أن

كان (1.48%) في نفس الفصل لعام 2017، هذه الزيادة في قيمة المضاعف النقدي تعد مؤشراً على زيادة نشاط المصارف التجارية ذلك عن طرق زيادة نشاطها الائتماني، إذ ارتفع معدل نمو الائتمان النقدي خلال الفصل الرابع من عام 2018 بنسبة (1.4%) عما كان عليه لنفس الفصل من عام 2017.

وتضمن الفصل الثالث تحليل بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي التي لها أثر في الجهاز المصرفي العراقي، إذ سجل معدل التضخم انخفاضاً أثناء الفصل الرابع من عام 2018 ليصل إلى (-0.1%) بعد أن سجل (1.7%) أثناء الفصل الرابع من عام 2017، شهدت نسبة فائض أو عجز الموازنة العامة للدولة الى GDP ارتفاعاً أثناء الفصل الرابع من عام 2018 لتصل إلى (10.2%) بعدما كانت (2.9%) أثناء الفصل الرابع من عام 2017 وذلك نتيجة الفائض المتحقق من الموازنة العامة للدولة والذي وصل إلى (25.7) ترليون دينار أثناء الفصل الرابع من عام 2018 بعدما كان (1.8) ترليون أثناء الفصل الرابع من عام 2017. كما سجلت فجوة الناتج أثناء الفصل الرابع من عام 2018 انخفاضاً كبيراً لتصل إلى (-4509.9) مليار دينار مقارنة بالفصل الرابع من عام 2017 والذي سجل (4018.2) مليار دينار، إذ سجل الناتج الفعلي للفصل الرابع من عام 2018 ما مقداره (63.1) ترليون دينار في حين سجل الناتج المحتمل للمدة نفسها ما مقداره (67.7) ترليون دينار، وكما في الشكل (19).

الفصل الأول

تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة

أولاً/ مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي¹

يلعب سوق الصرف الأجنبي دوراً هاماً في الاقتصاد العالمي، وذلك نظراً للحاجة المتزايدة لتداول العملات الأجنبية وتمويل التجارة الخارجية، كما أن هناك عدة طرق يمكن لأزمة العملة أن تؤثر على النشاط الاقتصادي، فمثلاً سداد الديون الخارجية المقومة بالدولار سيكون له اثر انكماشى على قيمة العملة، كون ان ذلك سيزيد الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية وبالتالي انخفاض قيمتها، بالإضافة إلى ذلك ، فإن التوقف المفاجئ أو انعكاس تدفقات رأس المال إلى الداخل (هروب رأس المال) وتراجع النشاط الاستثماري يمكن أن يؤثر سلباً في تحسن قيمة العملة. وهنا تأتي أهمية التدخل في سوق الصرف الأجنبي من قبل السلطات النقدية لخلق التوازن المطلوب في ذلك السوق ومنع التقلبات غير المرغوبة في قيمة العملة المحلية، وبالتالي فان التقلبات التي تحدث في قيمة العملة تجعل من الصعب التنبؤ بها أو توقع حالة استقرارها من عدمها، وهي نتيجة لأسباب عدة أهمها المضاربات وتذبذب الطلب على الدولار أو المعروض منه، لذا يكون من المهم قياس مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي لمتابعة التحركات التي تحصل في سوق الصرف، إذ يعكس هذا المؤشر مستوى الضغط (عرضاً وطلباً) على العملة المحلية، وذلك من طريق مقارنته مع القيم المعيارية، إذ يتم احتساب ضغط السوق من خلال إدخال صافي الاحتياطات الأجنبية بصفة مؤثر أساس في سعر الصرف في العراق علماً أن يوجد متغيرات أخرى تؤثر على مستوى ضغط سوق الصرف الأجنبي منها أسعار الفائدة وحجم الائتمان، ومن

¹ يعرف ضغط سوق الصرف الأجنبي بأنه تغير حجم النقد المحلي، عرضاً وطلباً، ويؤدي في حال عدم التدخل، إلى تقلب في قيمة العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية. سيتم قياس هذا المؤشر بالاعتماد على الصيغة الآتية والمعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي.

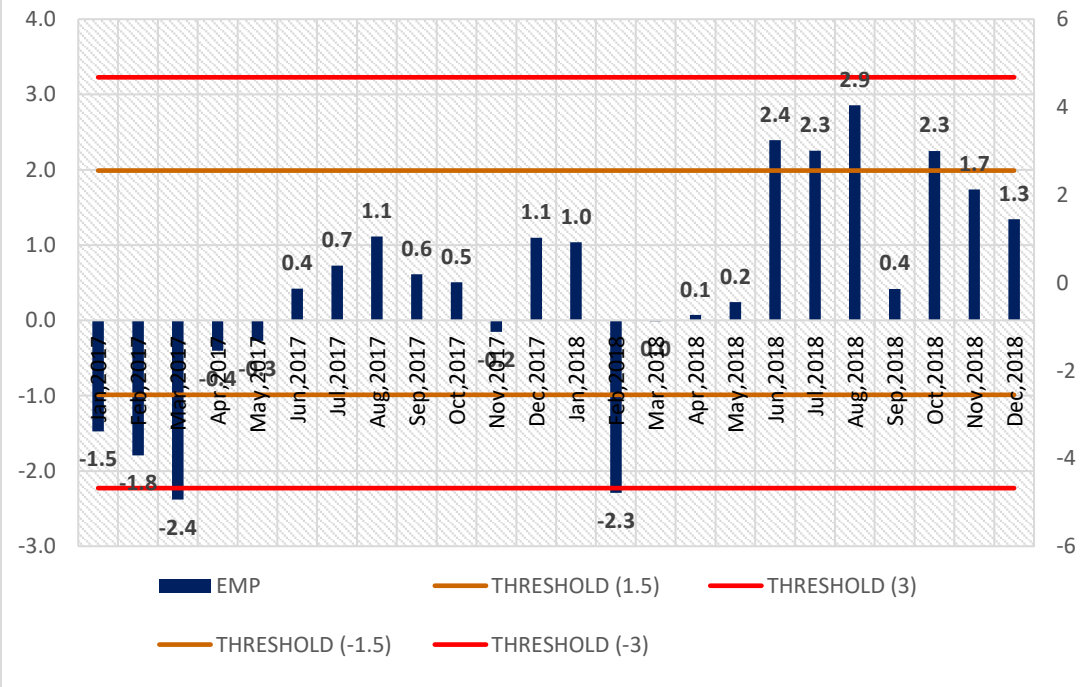
$$EMP_{i,t} = \frac{1}{\sigma \Delta \% er} \Delta \% er + \frac{1}{\sigma \Delta res} \Delta res$$

للمزيد انظر:

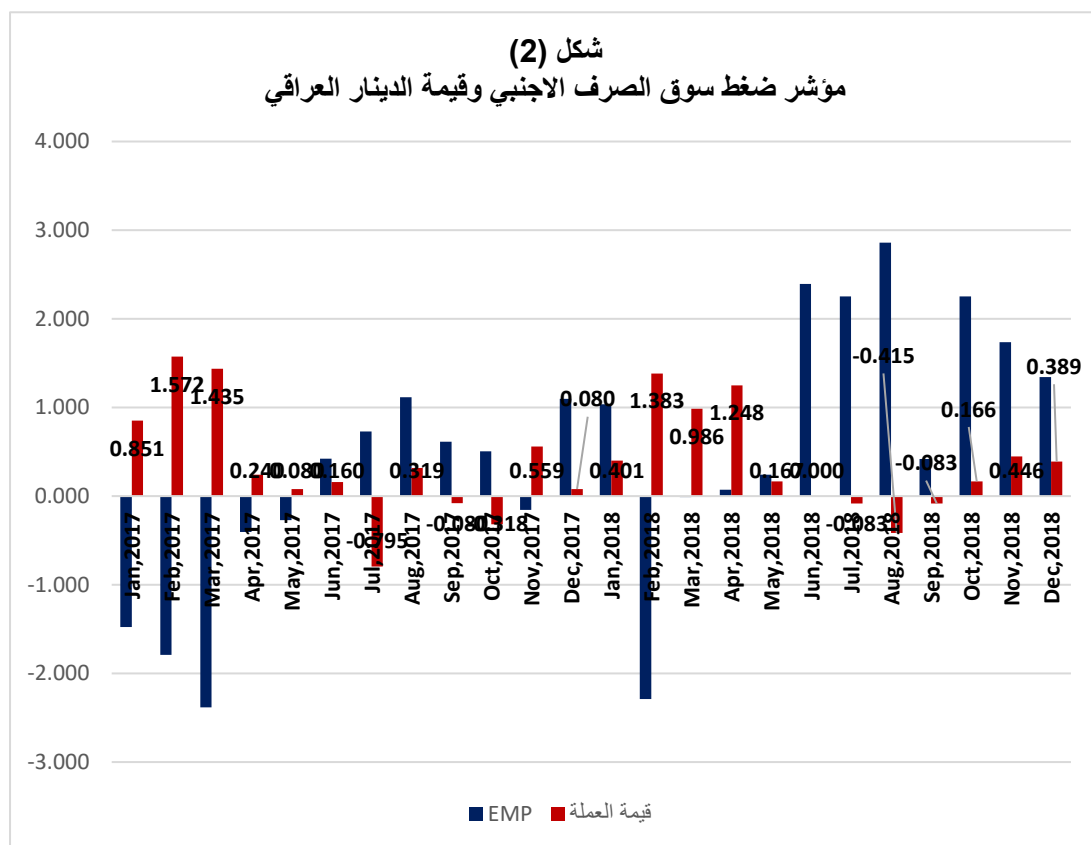
IMF, (2007) World Economic Outlook October 2007: Globalization and Inequality, World Economic and Financial Surveys, pp 129-130.

غير المتوقع أن يكون لهما تأثير على مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي، لأن مصدر العملة الاجنبية الاساسي في العراق هو صادرات النفط والتي تحول عن طريق نافذة بيع العملة الاجنبية إلى السوق المحلية، فضلاً عن محدودية القروض بالعملة الاجنبية الممنوحة من قبل المصارف العاملة في العراق لكون سعر الصرف من أهم المتغيرات ذات الأثر المباشر على الاقتصاد العراقي، إذ يُلاحظ من الشكل (1) بقاء مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي Exchange Market Pressure Index (EMPI) أثناء الفصل الرابع من عام 2018 ضمن الحدود المعيارية العليا والدنيا، إذ أن استقرار هذا المؤشر جاء نتيجة نجاح سياسات البنك المركزي الذي عمل بالحفاظ على استقرار قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار، إذ سجلت قيمة مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (1.3) اثناء الفصل الرابع 2018، إذ شهد حجم الاحتياطي الاجنبي ارتفاعاً ليصل إلى (75,365) مليار دينار وارتفاع سعر صرف السوق من (1251) دينار للدولار في الفصل الرابع 2017 ليصل إلى (1195) دينار للدولار في الفصل الرابع لعام 2018.

شكل (1)
مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي



ونتيجة لسياسة البنك المركزي المتبعة في الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار، من خلال التحكم بعرض العملة الأجنبية بما يتلاءم وحجم الطلب عليها، واتباع الاجراءات اللازمة التي من شأنها الحد من المضاربات على العملة الأجنبية، فقد شهدت قيمة الدينار العراقي تحسناً أثناء الفصل الرابع من عام 2018 لتصل الى (0.3%) مقارنة بالنسبة ذاتها في الفصل الرابع من عام 2017 والبالغة (0.1%)، وهذا ما يعكسه الارتفاع في سعر الصرف عند (1195) دينار للدولار الواحد في الفصل الرابع من عام 2018 بعد أن سجل (1251) دينار للدولار أثناء الفصل الرابع من عام 2017، وكما موضح في الشكل (2).

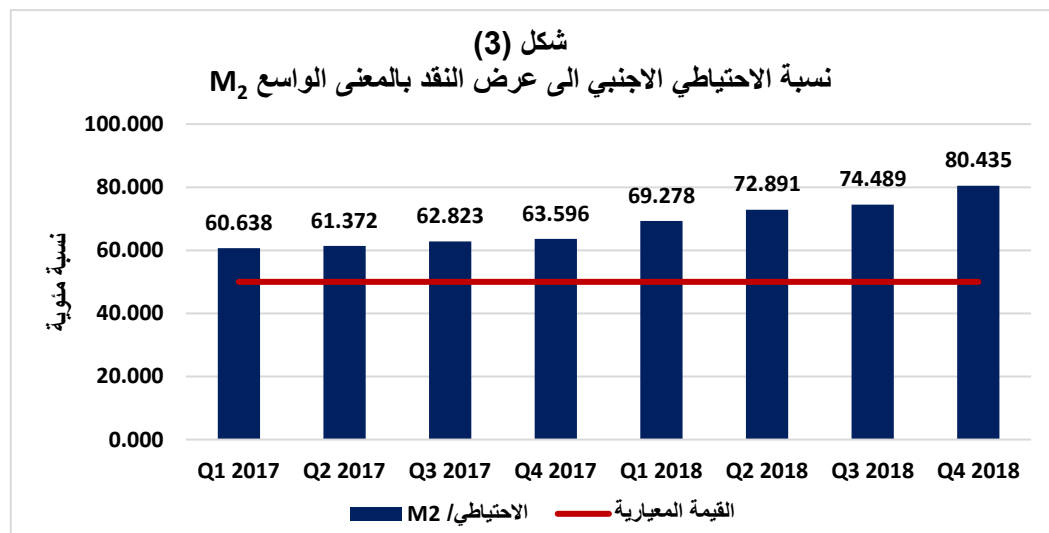


ثانياً/ كفاية الاحتياطيات:

1- نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2):

إن ارتفاع المؤشرات الخاصة بالاحتياطي النقدي الأجنبي تعكس الاتجاه الايجابي للأوضاع الاقتصادية، كما تعد الممارسات السليمة لإدارة الاحتياطيات ضرورة ملحة كون أنها يمكن أن تزيد من القدرة الكلية للبلاد على تحمل الصدمات.

شهدت نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2) ارتفاعاً بنسبة (20%) لتصل إلى (80.4%) أثناء الفصل الرابع لعام 2018 بعد أن كانت (63.6%) أثناء الفصل الرابع 2017 على النحو المبين في الشكل (3)، وهي أكبر من القيمة المعيارية البالغة (50%)¹، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي بنسبة (32.5%) الذي سجل (75,365) مليار دينار أثناء الفصل الرابع من عام 2018 بعدما كان ما مقداره (56881) مليار دينار أثناء الفصل الرابع من عام 2017.



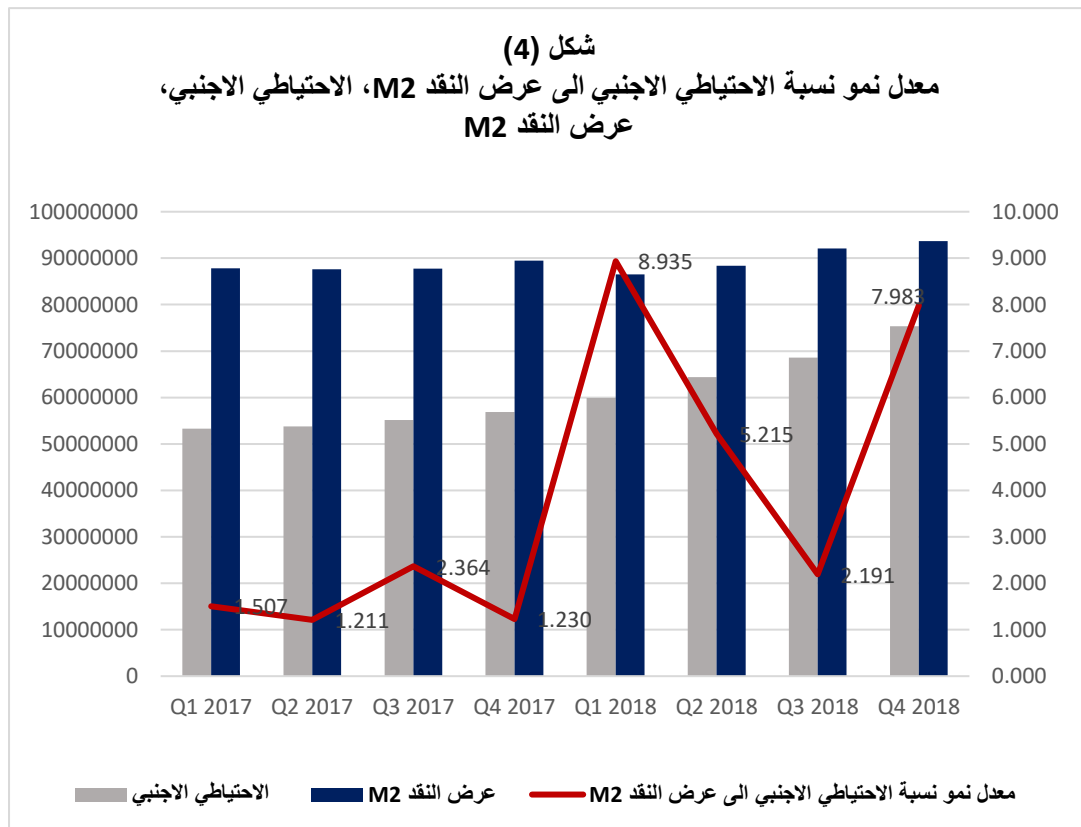
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

¹ ان النسبة المعيارية هي 20% ولكن بسبب الطبيعة الربعية للاقتصاد العراقي وأحادية مصادر العملة الأجنبية من خلال تصدير النفط الخام فإنه تم الاعتماد على النسبة المعيارية البالغة 50%. للمزيد أنظر:

د. مازن صباح أحمد، سعاد عبد الحسن جواد، حسين عطوان مهوس، الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي: معايير الكفاية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية في العراق، المؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي، 2017، ص20.

2- معدل نمو نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد (M2):

شهد نمو نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد (M2) ارتفاعاً كبيراً أثناء الفصل الرابع من العام 2018 ليصل إلى (8%) مقارنة بـ (1%) في الفصل الرابع من عام 2017 وعلى النحو المبين في الشكل (4)، ذلك لأنّ حجم الاحتياطي الأجنبي شهد ارتفاعاً ليصل إلى (75,365) مليار دينار أثناء الفصل الرابع من عام 2018 بعد أن كان (56881) مليار دينار في الفصل الرابع من عام 2017، في الوقت الذي شهد فيه عرض النقد الواسع (M2) ارتفاعاً أثناء المدة ذاتها ليصل إلى (93697) مليار دينار في الفصل الرابع من عام 2018 بعد أن كان (89441) مليار دينار أثناء الفصل الرابع من عام 2017، ذلك لكون أنّ نسبة النمو في الاحتياطي الأجنبي كانت أكبر من النمو في عرض النقد الواسع (M2)، إذ بلغت (32.5%) في حين بلغت نسبة نمو عرض النقد (4.7%).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

ثالثاً/ التغير في معدلات أسعار الفائدة

1- أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع³:

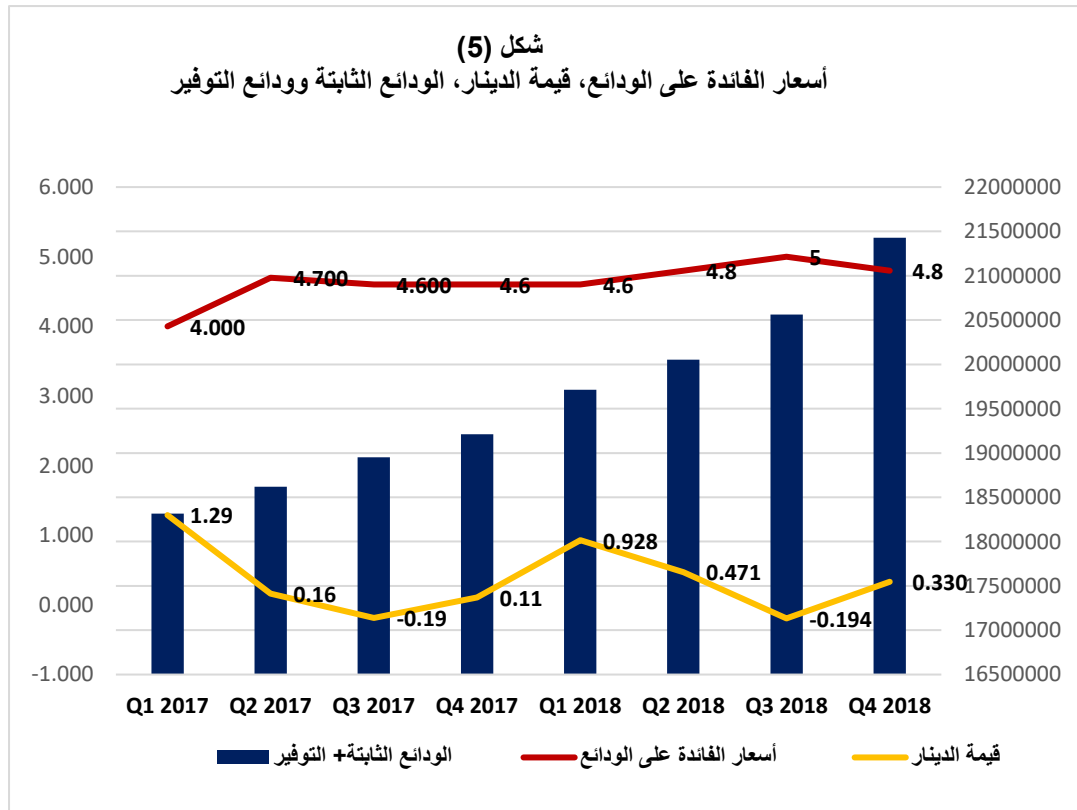
شهدت أسعار الفائدة على الودائع قصيرة الأجل ارتفاعاً طفيفاً أثناء الفصل الرابع من العام 2018 لتصل إلى (4.8%) بعدما كانت (4.6%) أثناء الفصل الرابع من العام 2017، وفي ذات الوقت فإنَّ قيمة الدينار العراقي شهدت ارتفاعاً بنسبة (0.33%) أثناء الفصل الرابع من عام 2018 مقارنة بنسبة (0.11%) في الفصل الرابع من عام 2017، كما شهدت قيمة الدينار ارتفاعاً بالمقارنة مع الفصل السابق والذي سجل (-0.19%)، ويوضح الشكل (5) اتجاهات كلٍّ من معدل أسعار الفائدة وقيمة الدينار وحجم الودائع الذي يشير إلى ضعف العلاقة الطردية بين متغير معدل أسعار الفائدة والمتغيرين الآخرين.

إذ إنَّ زيادة حجم ودائع القطاع الخاص من (19209) مليار دينار في الفصل الرابع من عام 2017 إلى (21428) مليار دينار في الفصل الرابع من عام 2018 وبنسبة نمو كبيرة بلغت (11.5%) وهي اشارة إلى زيادة الوعي المصرفي للأفراد وارتفاع ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي، مما دفع بهم إلى ايداع مدخراتهم لدى المصارف، وعلى النحو المبين في الشكل (5). تعد العلاقة بين قيمة العملة وأسعار الفائدة في العراق ضعيفة جداً، إذ تم إثباتها من خلال نتائج التحليل القياسي الذي أكد ضعف العلاقة بين المتغيرين⁴، فضلاً عن ذلك فقد وجد التحليل القياسي ضعف العلاقة بين معدل أسعار الفائدة وحجم الودائع⁵.

³ شملت أسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر، الودائع لمدة سنة وودائع التوفير.

⁴ تم تقدير العلاقة بين معدل أسعار الفائدة على الودائع وقيمة الدينار باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي المتجه Vector Autoregression VAR خلال المدة من شهر كانون الثاني لعام 2016 إلى غاية شهر كانون الاول من عام 2018، وبعد تجاوز الانموذج المقدر جميع الاختبارات الاحصائية أوضحت النتائج عدم وجود تأثير لمعدل أسعار الفائدة على قيمة الدينار.

⁵ من خلال استخدام أنموذج VAR بينت النتائج ضعف تأثير معدل أسعار الفائدة على الودائع خلال المدة من شهر كانون الثاني من عام 2016 إلى غاية شهر كانون الاول من عام 2018.

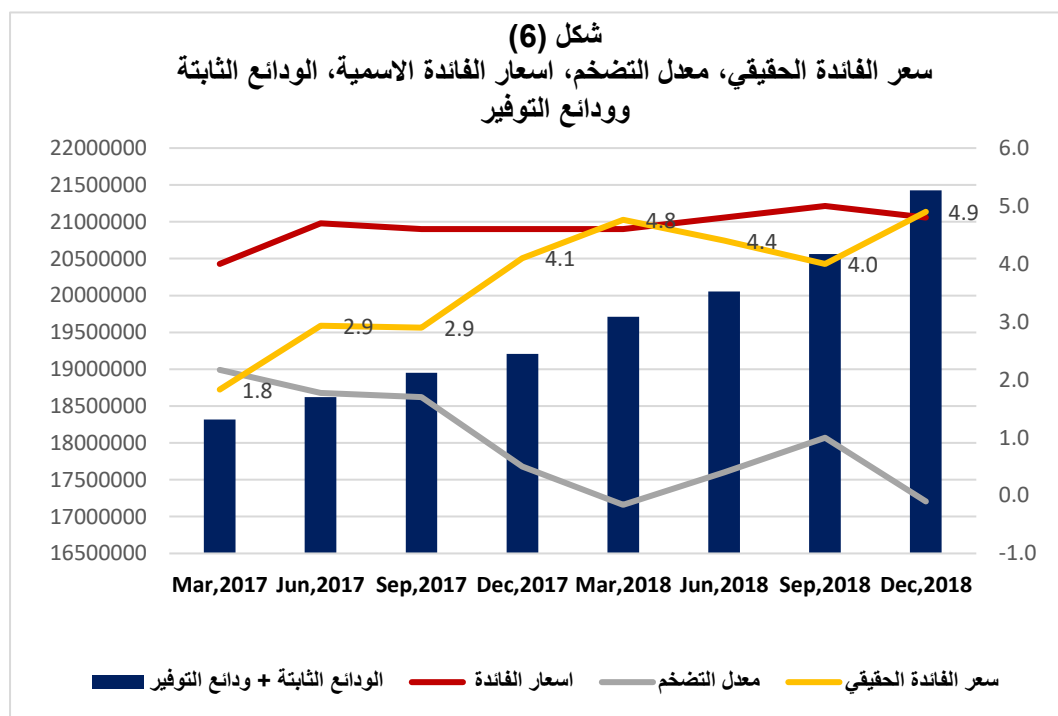


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

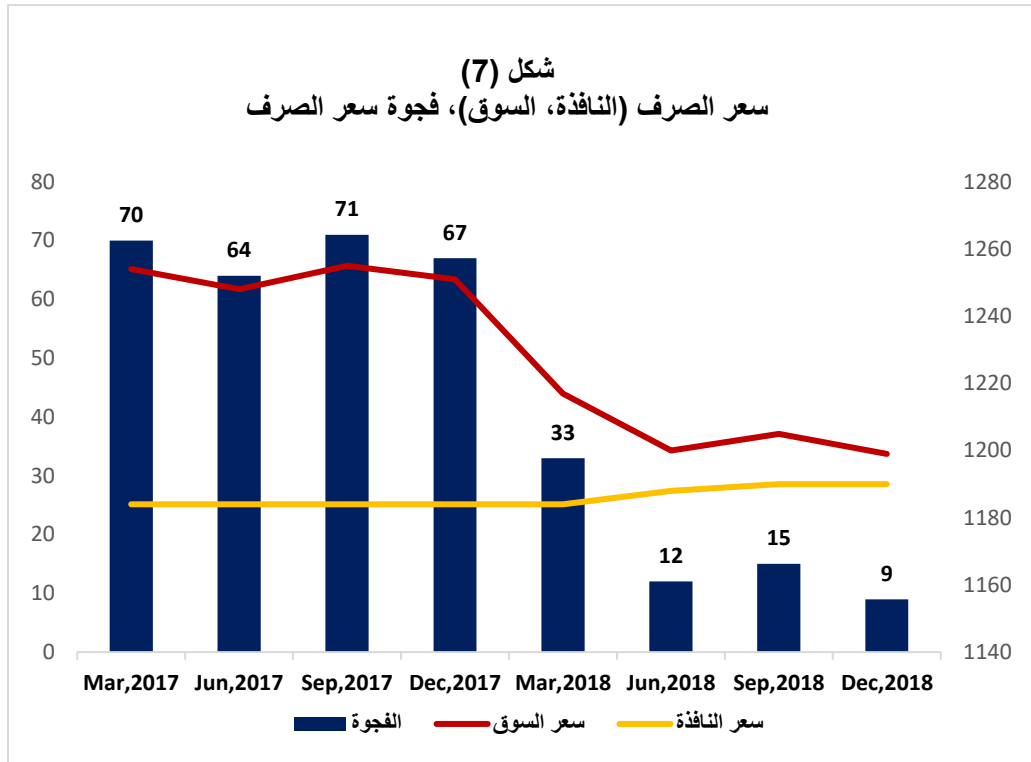
2- سعر الفائدة الحقيقي:

يعبر سعر الفائدة الحقيقي عن الفرق بين سعر الفائدة الاسمي و معدل التضخم، إذ سجل سعر الفائدة الحقيقي ارتفاعاً أثناء الفصل الرابع من عام 2018 ليصل إلى (4.9%) مقارنة بـ (4.1%) في الفصل الرابع من عام 2017، إذ كان لتراجع معدل التضخم بنسبة (-120%) أثناء الفصل الرابع 2018 مقارنة بذات الفصل من عام 2017 وارتفاع معدلات الفائدة على الودائع الأثر في رفع سعر الفائدة الحقيقي، إذ يتم من خلال احتساب سعر الفائدة الحقيقي إزالة آثار التضخم ليعكس العائد الحقيقي على الودائع (التوفير والثابتة) التي شهدت ارتفاعاً كبيراً بنسبة (11%) أثناء الفصل الرابع من عام 2018 مقارنة في الفصل الرابع من عام 2017، وعلى النحو المبين في الشكل (6)، إذ يعكس هذا الارتفاع في حجم الودائع الزيادة في الطلب على العملة المحلية بصفة

مخزن للقيمة متأثرة بالفائدة الحقيقية الموجبة وكذلك استقرار أسعار الصرف وتقليص فجوة سعر الصرف التي وصلت الى (9) دنانير فقط بين سعر النافذة وسعر السوق والتي وصلت الى (70) ديناراً اثناء الفصل الرابع 2017، وبالتالي تم تقليص حجم المضاربة على العملة المحلية وزيادة ثقة الجمهور بها وعلى النحو المبين في الشكل (7).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

الفصل الثاني

تحليل مؤشرات أداء المصارف

1- قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف:

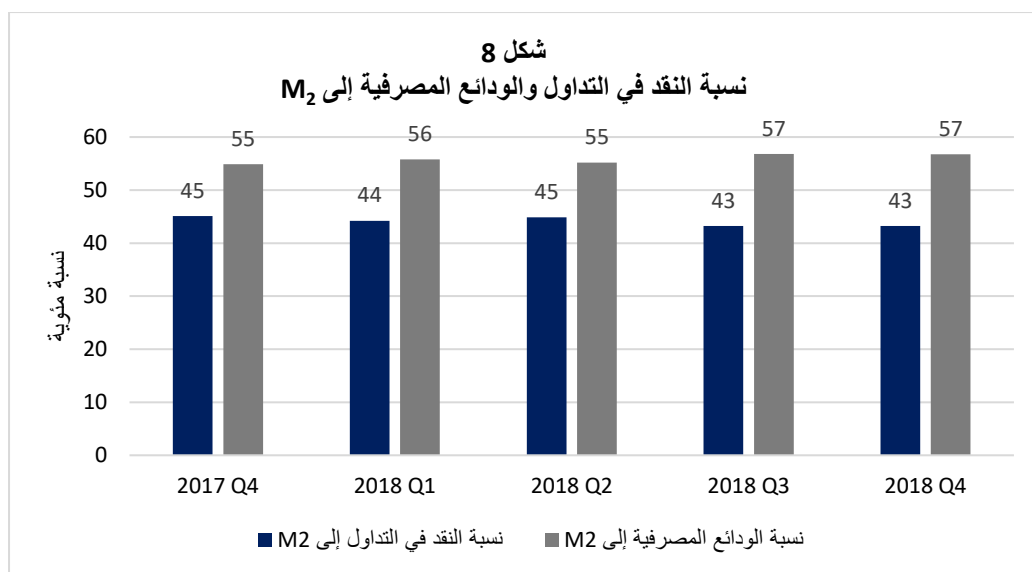
يعكس هذا المؤشر هشاشة القطاع المصرفي banking sector fragility، وحجم التعثر ونقص السيولة الذي قد تعاني منه بعض المصارف، وكلما زاد حجم القروض الممنوحة من قبل البنك المركزي إلى المصارف يشير إلى توسع حجم التعثر لتلك المصارف وزيادة المخاطر المتوقعة على القطاع المصرفي والنظام الاقتصادي ككل.

وقد حدد قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 المعدل ضمن المادة (30) الشروط القانونية لمساعدة المصارف المتعثرة كملجأ أخير للإقراض ومن بين هذه الشروط أن يرى البنك المركزي أن المصرف مليء وأن الضمانات التي يقدمها مناسبة وأن طلب المعونة قائم على حاجته لتحسين السيولة، أو إذا كان هذا الدعم ضروري للحفاظ على استقرار النظام المالي أو يصدر وزير المالية ضماناً كتابياً للبنك المركزي العراقي نيابة عن الحكومة يضمن فيه سداد قيمة القرض، ويجوز تقديم مثل هذا الدعم في شكل معونات مالية تُمنح للمصرف لمدة لا تزيد عن (3) أشهر، ويجوز للبنك المركزي أن يجدد هذه المدة على أساس برنامج يوضح الإجراءات التي يقوم بها المصرف المعني. ويلحظ أن البنك المركزي العراقي لم يقدم قروض للمصارف العاملة أثناء الفصل الرابع من عام 2018. ومن الجدير بالذكر أن نسب السيولة في القطاع المصرفي بلغت (50%) في الفصل الرابع من عام 2018.

2- ودائع المصارف / M_2 :

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة الودائع المصرفية على عرض النقد بالمعنى الواسع، إن ارتفاع هذه النسبة يُعدُّ مؤشراً جيداً على ثقة الأفراد والشركات بالمصارف.

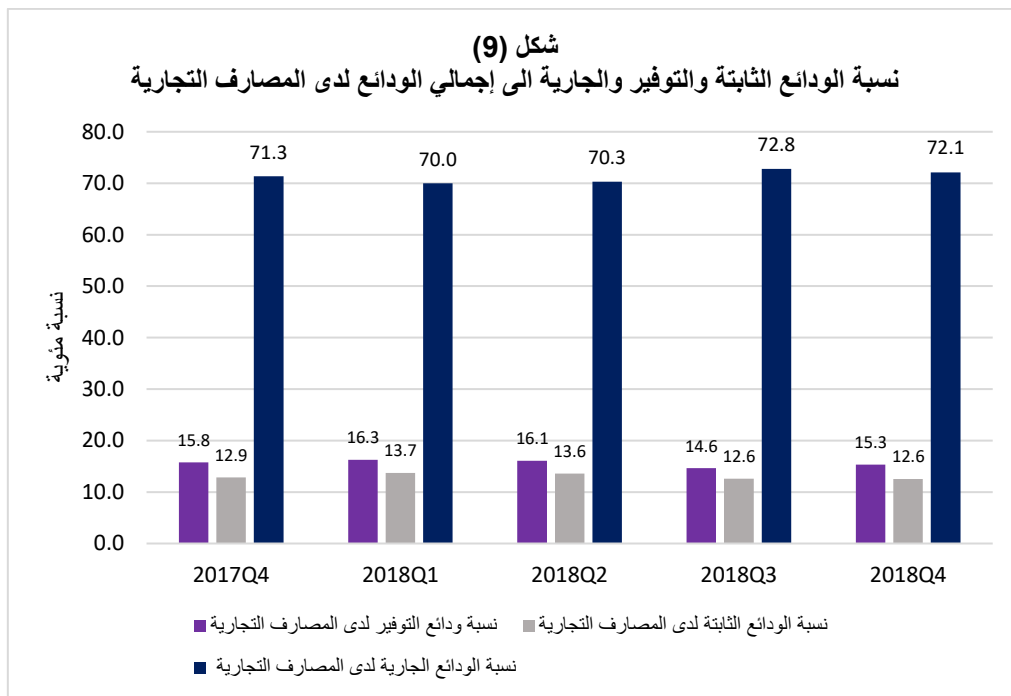
يوضح الشكل (8) نسبة الودائع المصرفية إلى M_2 التي بلغت (57%) في الفصل الرابع من عام 2018 بعد ما كانت (55%) في الفصل نفسه من عام 2017، وفي المقابل انخفضت نسبة النقد في التداول إلى M_2 إلى (43%) في الفصل الرابع من عام 2018 بعد أن كانت (45%) للفصل نفسه من عام 2017، وهو أمر إيجابي يدل على زيادة الثقة التدريجية للأفراد والشركات بالمصارف وكذلك انتقال جزء من العمليات المالية إلى القنوات الرسمية (المصارف) بدلاً من التعاملات النقدية خارج الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى استقرار أداء المصارف من ناحية قبولها للودائع، كما يكشف هذا المؤشر انخفاض احتمالية تعرض الجهاز المصرفي لأزمة في الأجل القصير نتيجة لارتفاع حجم الودائع.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

والشكل (9) يوضح نسبة الودائع الجارية والثابتة والتوفير إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية، والشكل نفسه يبين أن نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية قد ارتفع من (71.3%) في الفصل الرابع من عام 2017 إلى (72.1%) لنفس الفصل عام 2018 بنسبة نمو (1.09%)، فيما انخفضت الودائع الثابتة بشكل بسيط إلى (12.6%) في الفصل الرابع من عام 2018 بعدما كانت (12.9%) من الفصل نفسه عام 2017 بنسبة نمو سالبة (2.4%)،

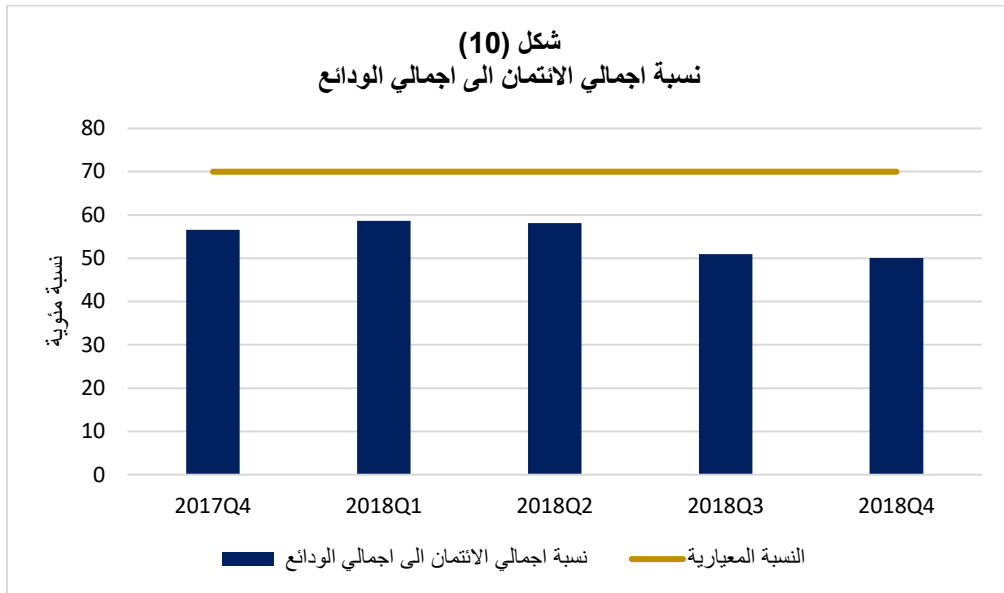
أما بالنسبة لودائع التوفير فقد انخفضت من (15.8%) في الفصل الرابع عام 2017 إلى (15.3%) لنفس الفصل من عام 2018 بنسبة نمو سالبة (2.9%)، ولكن اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية قد ارتفع بنسبة (14.6%) أثناء الفصل الرابع 2018 بالمقارنة مع الفصل الرابع 2017، وان هذا الارتفاع متأثر بالارتفاع الواضح في الودائع الجارية التي تشكل النسبة الاكبر من الودائع لدى المصارف التجارية.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

3- إجمالي الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، والذي يُعبر عن حالة السيولة في الأجل الطويل للقطاع المصرفي، ووفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي يجب ألا تتجاوز هذه النسبة (70%). يُلاحظ من الشكل (10) أنَّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع بلغت (50%) في الفصل الرابع 2018 وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (70%).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

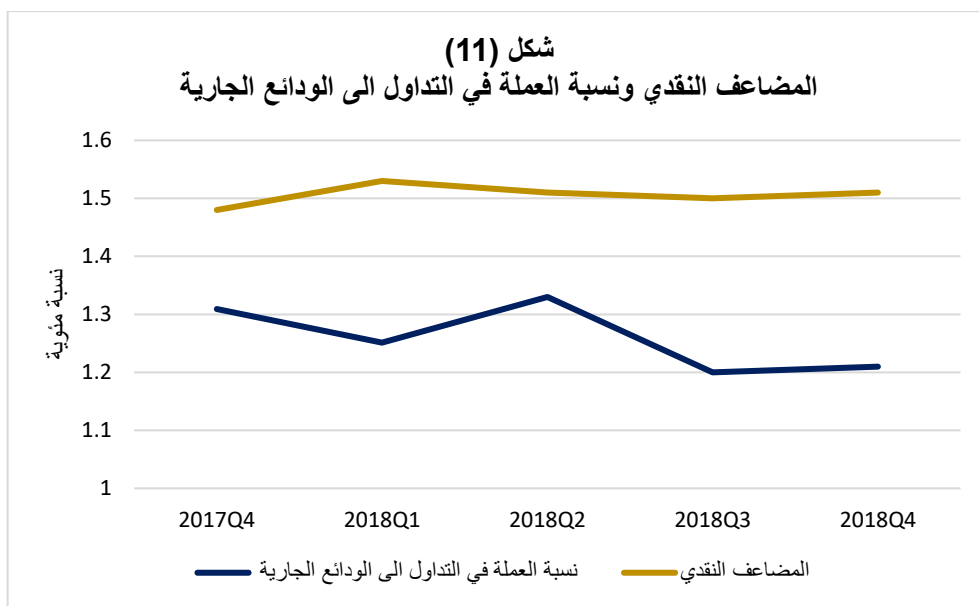
أن هذه النسبة تمثل جميع المصارف التجارية في العراق، ولكن بالعودة إلى تفاصيل هذه النسبة يلاحظ أن عدد من المصارف الخاصة تجاوزت النسبة المقررة من قبل البنك المركزي والبالغة (70%)، إذ ارتفع عدد المصارف المتجاوزة من (21) مصرف خاص عام 2013 إلى (31) مصرف خاص في عام 2017، وهذا يعني أن جزءاً من الائتمان يمول من رأس مال المصارف، ويرجع ذلك في بعض الاحيان إلى حادثة تأسيس المصرف وعدم امتلاكه ودائع كافية، إذ يوجد (7) مصارف تجاوزت هذه النسبة بسبب حادثة تأسيسها إذ تأسست في عام 2016، كما أن (9) من المصارف المتجاوزة للنسبة المذكورة لا يوجد لديها ائتمان متعثر نهائياً، و (5) مصارف لم تتجاوز نسبة الائتمان المتعثر لديها (2%) إلى إجمالي الائتمان النقدي، ومصرف واحد كانت نسبة الائتمان المتعثر لديه (5%) إلى إجمالي الائتمان النقدي في نهاية عام 2017⁶، ولغرض دعم الاستقرار المالي وسلامة المؤسسات المصرفية فإن هذا المؤشر

⁶ البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية لعام 2017.

يفرض ضرورة متابعة أداء المصارف لضمان التزامها بتعليمات البنك المركزي وتعزيز سلامتها المالية وتجنبها حالات التعثر أو أي مشاكل أخرى.

4- المضاعف النقدي:

يُعرّف المضاعف على أنّه رغبة وقدرة المصارف في تحويل الودائع لديها إلى ائتمان، ويتمّ قياسه من طريق قسمة (عرض النقد بالمعنى الواسع M_2 \ الأساس النقدي M_0)⁷، ومن ثمّ فإنّ الارتفاع المستقر في هذا المؤشر يُعدّ إشارة إيجابية على عمل الجهاز المصرفي، وذلك لأن ارتفاعه بشكل مستقر يعكس ثقة الأفراد بالمصارف العاملة ومن ثمّ يزيد من قدرة المصارف على منح الائتمان وخلق ودائع إضافية ويشير إلى استقرار عمل الجهاز المصرفي وعدم تعرضه إلى أزمة، والشكل (11) يوضح نسبة المضاعف النقدي:



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

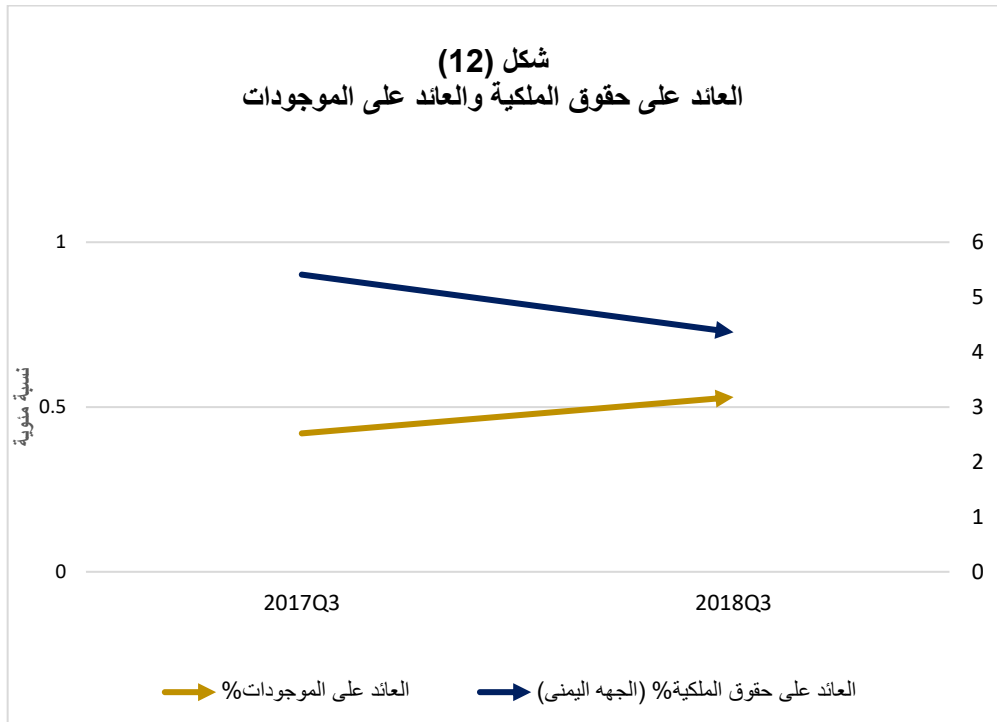
⁷ (M_0) الأساس النقدي: يمثل النقد المصدر إلى التداول (باستثناء النقد في خزائن البنك المركزي) مضافاً إليه ودائع البنوك التجارية بالدينار العراقي لدى البنك المركزي.
 (M_2) عرض النقد الواسع: يمثل عرض النقد الضيق مضافاً إليه الودائع الأخرى لجميع القطاعات الاقتصادية (باستثناء الحكومة المركزية) لدى المصارف العاملة.

يتبين من الشكل (11) ارتفاع في قيمة المضاعف النقدي في الفصل الرابع من عام 2018 ليصل الى (1.51%) بعد أن كان (1.48%) في نفس الفصل لعام 2017، وفي ذات الوقت انخفضت نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية في الفصل الرابع من عام 2018 لتصل إلى (1.2%)، بعد ما كانت (1.3%) لنفس الفصل من عام 2017، هذه الزيادة في قيمة المضاعف النقدي تعد مؤشراً على زيادة نشاط المصارف التجارية ذلك عن طرق زيادة نشاطها الائتماني، إذ ارتفع معدل نمو الائتمان النقدي خلال الفصل الرابع من عام 2018 بنسبة (1.4%) عما كان عليه لنفس الفصل من عام 2017، ومن الجدير بالذكر أن المضاعف النقدي في العراق منخفض بالمقارنة مع المضاعف النقدي في بعض الدول العربية، فمثلاً بلغت قيمة المضاعف النقدي في المملكة العربية السعودية (4.9%) وفي جمهورية مصر العربية (4.8%) وفي دولة الإمارات العربية المتحدة (3.6%) في الفصل الثاني عام 2018، أن هذا الانخفاض في قيمة المضاعف النقدي في العراق يعكس المساهمة المنخفضة للنشاط المصرفي في الاقتصاد من خلال منح الائتمان الذي يعد الأساس في خلق المضاعف النقدي، إذ بلغت نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص من المصارف العراقية إلى الناتج المحلي الإجمالي (8.6%) في نهاية عام (2017)، وتعد هذه النسبة منخفضة مقارنة مع بعض الدول العربية، مثلاً بلغت نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (78.8%) و(54.3%) و(28.5%)⁸ في كلاً من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية على التوالي في نهاية عام 2017، كما أن انخفاض قيمة المضاعف النقدي يعد مؤشر لضعف استجابة الجهاز المصرفي لتغيرات السياسة النقدية.

5-ربحية المصارف:

يقيس هذا المؤشر حجم الأرباح والخسائر التي تحققها المصارف، والشكل (12) يوضح العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف العاملة في العراق:

⁸ البنك الدولي، قاعدة البيانات.

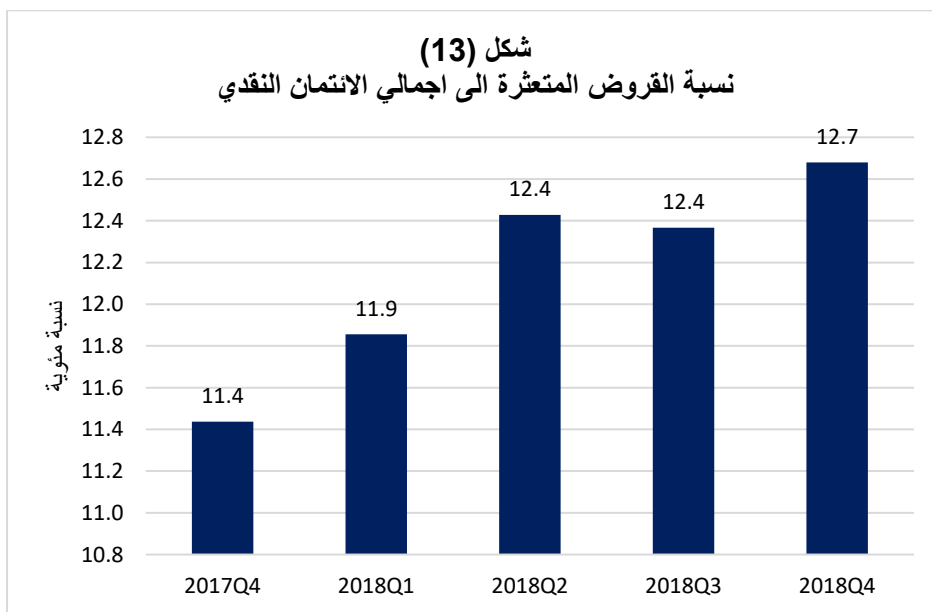


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يوضح الشكل (12) أنّ نسبة العائد على الموجودات ارتفع في الفصل الثالث لعام 2018 إلى (0.53%) بعد أن كان (0.42%) للفصل نفسه لعام 2017، أما نسبة العائد على حقوق الملكية فقد شهدت انخفاضاً طفيفاً من (5.41%) في الفصل الثالث لعام 2017 إلى (4.36%) للفصل نفسه من عام 2018، إنّ هذا الانخفاض في العائد على حقوق الملكية يرجع سببه إلى الارتفاع في رؤوس اموال المصارف العاملة، حيث ارتفعت من (13,615,673) مليون دينار في الفصل الثالث عام 2017، ليصل إلى (14,901,001) مليون دينار للفصل نفسه عام 2018، بنسبة نمو (9.4%) ، مما أدى إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية، وفقاً لهذا المؤشر فإنّ المصارف العاملة في العراق تؤدي وظائفها بصورة جيدة إذ إنّ هناك ارتفاعاً في حجم الأرباح المتحققة لديها أثناء الفصل الثالث لعام 2018.

6- القروض المتعثرة/ إجمالي الائتمان النقدي:

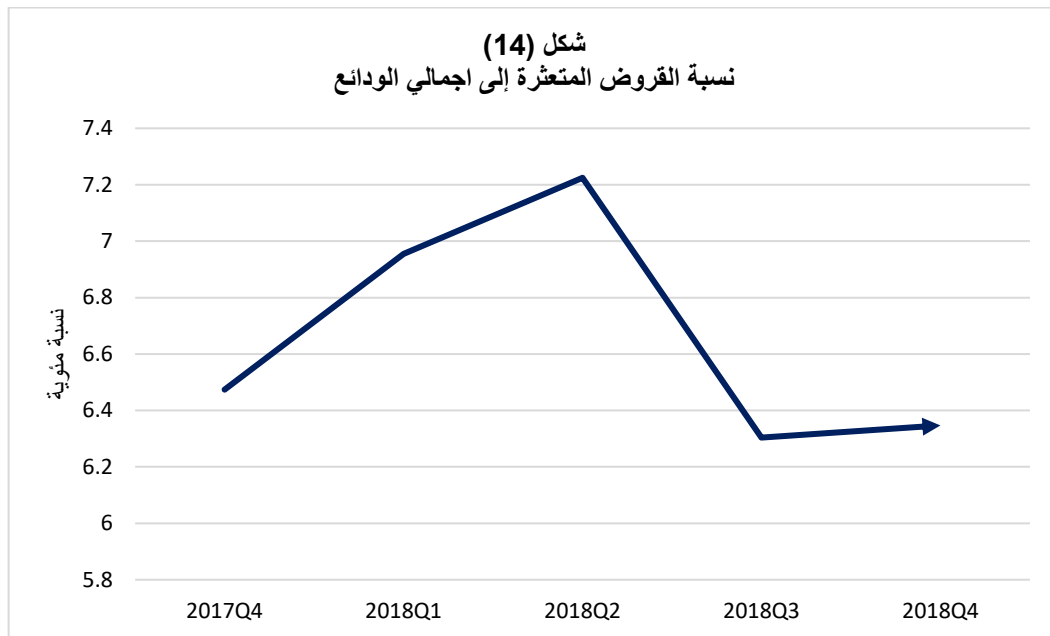
يقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الائتمان النقدي، والشكل (13) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي في الفصل الرابع من عام 2018 بلغت (12.7%) بعد أنّ كانت (11.4%) للفصل نفسه عام 2017، بمعدل نمو (11.4%)، أن هذا الارتفاع في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض يتطلب اهتماماً أكبر من قبل السلطات الاشرافية على الجهاز المصرفي والعمل على توجيه المصارف بوضع ضوابط لتقييد نمو الديون المتعثرة لحماية الجهاز المصرفي من التعثر وتعزيز سلامته المالية.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

7- القروض المتعثرة/ إجمالي الودائع:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الودائع لدى المصارف، والشكل (14) يوضح ذلك:



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

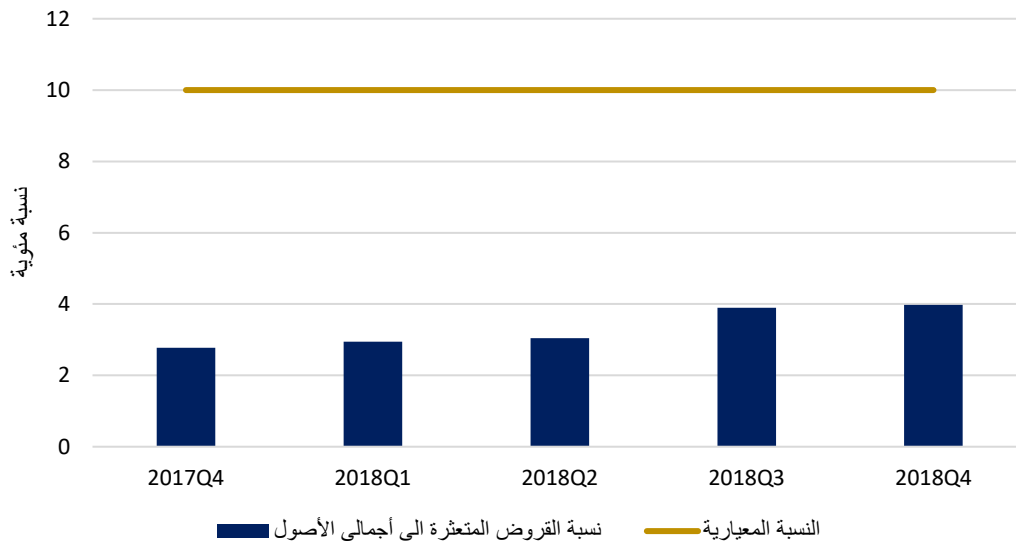
يبين الشكل (14) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق، ويُلاحظ أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع قد انخفضت من (6.4%) في الفصل الرابع لعام 2017 إلى (6.3%) لنفس الفصل من عام 2018، أن هذا الانخفاض يعود بالاساس الى الزيادة في معدل نمو الودائع أكبر من الزيادة في حجم القروض المتعثرة، إذ بلغ معدل النمو في حجم الودائع (14.6%) من الفصل الرابع عام 2017 إلى نفس الفصل من عام 2018، في حين بلغ حجم النمو في الديون المتعثرة (12.4%) خلال نفس الفترة.

8- القروض المتعثرة/ إجمالي الأصول:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الأصول لدى المصارف، إذ كشفت تجارب الدول والأدبيات أنّ تجاوز هذه النسبة (10%) ينذر بحدوث أزمة مصرفية⁹.

⁹ Asli Demircug –Kunt and Enrica Detragiache, The Determinants of Banking Crises in Developing and Developed Countries, International Monetary Fund, 1998, No1, Vol 45.

شكل (15)
نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول



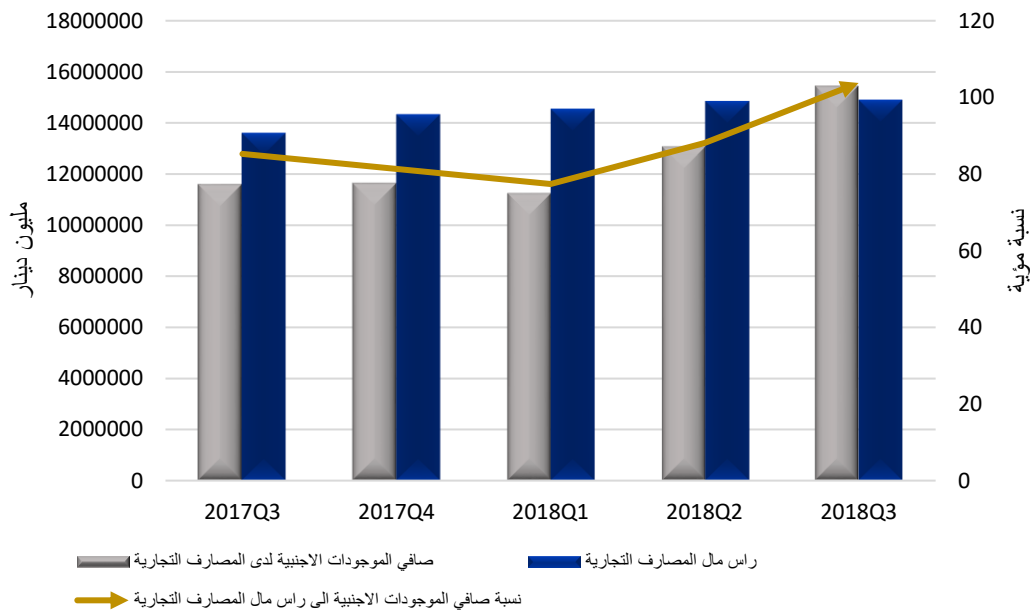
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يوضح الشكل (15) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف العاملة في العراق، ويُلاحظ أنَّ النسبة ارتفعت إلى (3.97%) في الفصل الرابع لعام 2018 بعد أن كانت (2.77%) لنفس الفصل عام 2017، ولكن هذا الارتفاع لم يتجاوز النسبة المعيارية، ومن ثمَّ فإنَّ القطاع المصرفي العراقي لن يعاني من أزمة في الأجل القصير على الرغم من ارتفاع هذا المؤشر، ولكن هذا الارتفاع يتطلب من السلطات الاشرافية اتخاذ التدابير اللازمة للحد منه.

9- صافي الموجودات الأجنبية/ رأس مال المصارف:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية على رأس مال المصارف العاملة، الشكل (16) يوضح نسبة صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة ورأس المال لديها، وهذا المؤشر يقيس مخاطر الاحتفاظ بالعملة الأجنبية لدى المصارف التجارية في حال تعرضت العملة الوطنية الى تقلبات حادة:

شكل (16)
راس مال المصارف العاملة وصافي الموجودات الاجنبية لديها



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

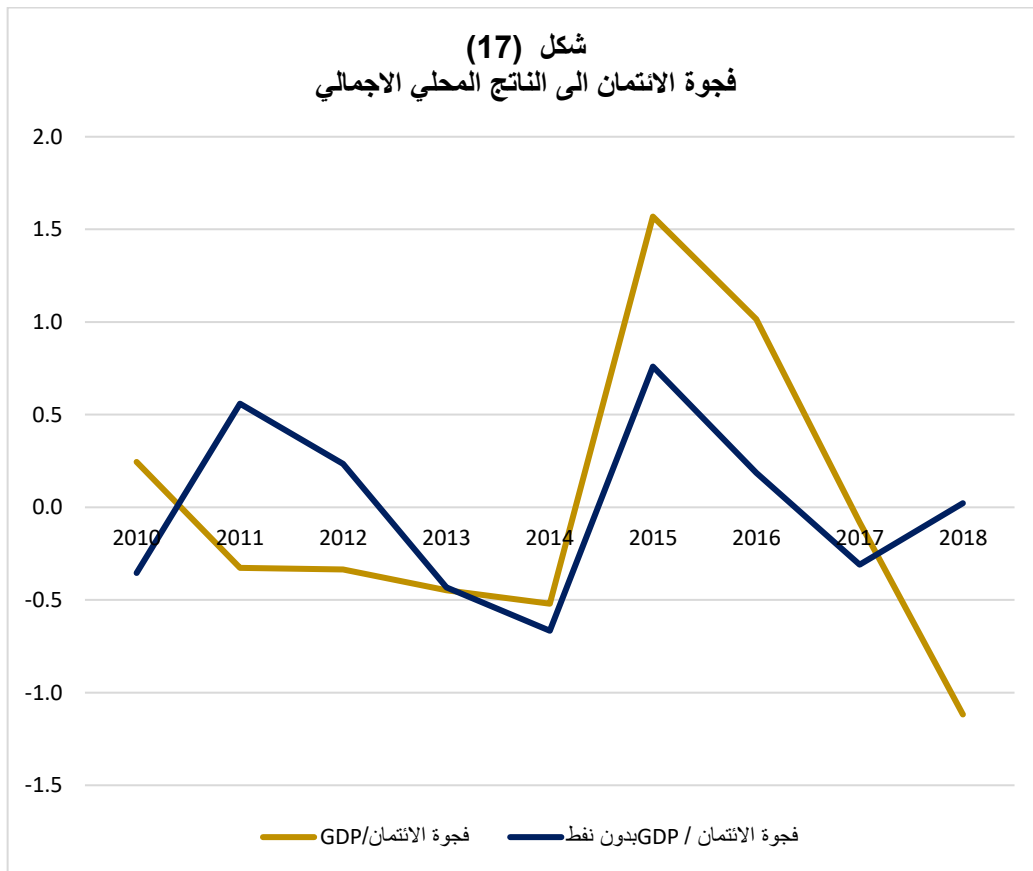
من الشكل (16) يُلاحظ أنَّ نسبة صافي الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف العاملة قد ارتفعت من (85.2%) في الفصل الثالث من عام 2017، إلى (103.7%) للفصل نفسه من عام 2018، أن الارتفاع في هذه النسبة يرجع أساساً إلى نمو الموجودات الأجنبية بنسبة أكبر من نمو رؤوس الأموال، اذ نمت الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية بنسبة (33.2%) من الفصل الثالث عام 2017 إلى نفس الفصل من عام 2018، بينما زادت رؤوس أموال المصارف التجارية بنسبة (9.4) خلال نفس الفترة، هذا الارتفاع في نسبة الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية قد يعرضها إلى خطر انخفاض قيمتها في حال وجود تقلبات في قيمة العملة الوطنية أمام الدولار، لكن في المقابل هناك استقرار في أسعار الصرف عند (1207) دينار للدولار الواحد أثناء الفصل الثالث لعام 2018 بعدما كان (1255) دينار للدولار لنفس الفصل من عام 2017، هذا الاستقرار النسبي في سعر الصرف يؤدي إلى الاستقرار في قيمة الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة، ومن ثَمَّ فإنَّ الاحتفاظ بالموجودات الأجنبية لدى

المصارف العاملة لا تترتب عليه مخاطر عالية وذلك لاستقرار أسعار الصرف، وبحسب هذا المؤشر فإنّ القطاع المصرفي العراقي غير معرّض لمخاطر الصرف الأجنبي نتيجة لاستقرار أسعار الصرف في العراق، بالإضافة إلى ذلك أن مصدر الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي هو مصدر داخلي¹⁰، واحتفاظ البنك المركزي بنسب كافية من الأصول الأجنبية مقارنة مع عرض النقد بالمعنى الواسع، إذ بلغت نسبة الأصول الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (74.4%) في الفصل الثالث عام 2018، مما يجعل الزيادة في هذا المؤشر مسيطر عليه من قبل السلطة النقدية في العراق.

10- فجوة الائتمان الى الناتج:

يتم احتساب فجوة الائتمان الى الناتج من خلال قسمة الائتمان المقدّم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه الاتجاه العام لنسبة الائتمان إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (2-10)، وكلما اقتربت هذه النسبة من الحد الأعلى أو تجاوزته فإنّ ذلك يشير إلى احتمالية حدوث أزمة مصرفية بسبب زيادة نمو الائتمان ومن ثمّ يتطلب الأمر إعداد مصدّات كافية لتفادي المخاطر المحتملة.

¹⁰ المقصود هنا عدم قيام المصارف العراقية بالاقتراض من الخارج بالعملة الأجنبية وإعادة أقراضها بالعملة المحلية كما هو الحال في بعض المصارف التركية مثلاً.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

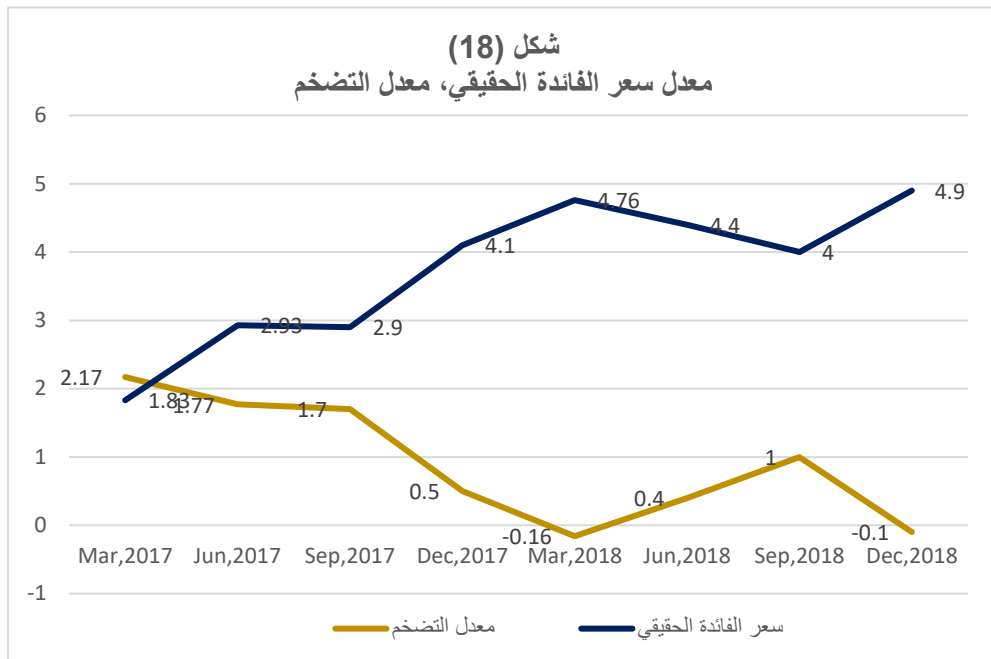
إنّ فجوة الائتمان تقيس سرعة معدل نمو الائتمان المصرفي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي التي يجب ألا تتعدّى (10%)، ومن الشكل (17) يتضح أنّ هذه الفجوة تقع دون الحد الأدنى وهي أقل من الواحد سواء في حالة اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط أم من دون النفط، وهذا يشير إلى أنّ الائتمان المصرفي يمكن أن يزداد من دون قلق من خلق عدم استقرار في النظام المالي العراقي، مع الأخذ بمزيد من الحسبان قواعد منح الائتمان السليم المعروفة.

الفصل الثالث

تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

أولاً: معدل التضخم:

يعد التضخم أحد المؤشرات المهمة التي يتم متابعتها باستمرار على مستوى الاقتصاد، وينظر إلى استقرار الاسعار على أنه أهم هدف للسياسة النقدية كون أن ارتفاع الاسعار يخفض من قيمة النقود المحلية الذي يؤثر على النمو الاقتصادي، وان التغيرات في معدل التضخم بالضرورة لها آثار على القطاع المصرفي، إذ يؤثر معدل التضخم بالجهاز المصرفي من خلال اسعار الفائدة الاسمية ايجاباً، وبأسعار الفائدة الحقيقية سلباً، إذ سجل معدل التضخم انخفاضاً اثناء الفصل الرابع من عام 2018 ليصل إلى (0.1-%) بعد أن سجل (1.7%) اثناء الفصل الرابع من عام 2017 وذلك نتيجة لنجاح البنك المركزي العراقي في تحقيق استقرار أسعار الصرف وتقليص فجوة سعر الصرف (الفرق بين سعر الصرف الرسمي والسوق)، فضلاً عن ارتفاع الطلب الكلي وذلك يتضح جلياً من خلال التحسن الملحوظ بحجم الانفاق الفعلي بنسبة (7.1%) ليصل الى (80,873) مليار دينار في الفصل الرابع من عام 2018 بعدما كان (75,490) مليار دينار في الفصل الرابع من عام 2017. أن انخفاض معدلات التضخم ساعد على زيادة العائد على الودائع (ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي)، إذ شهد ارتفاعاً اثناء الفصل الرابع لعام 2018 ليصل الى (4.9%) بعد ان سجل (4.1%) اثناء الفصل الرابع من عام 2017، وكما هي موضحة بالشكل (18).



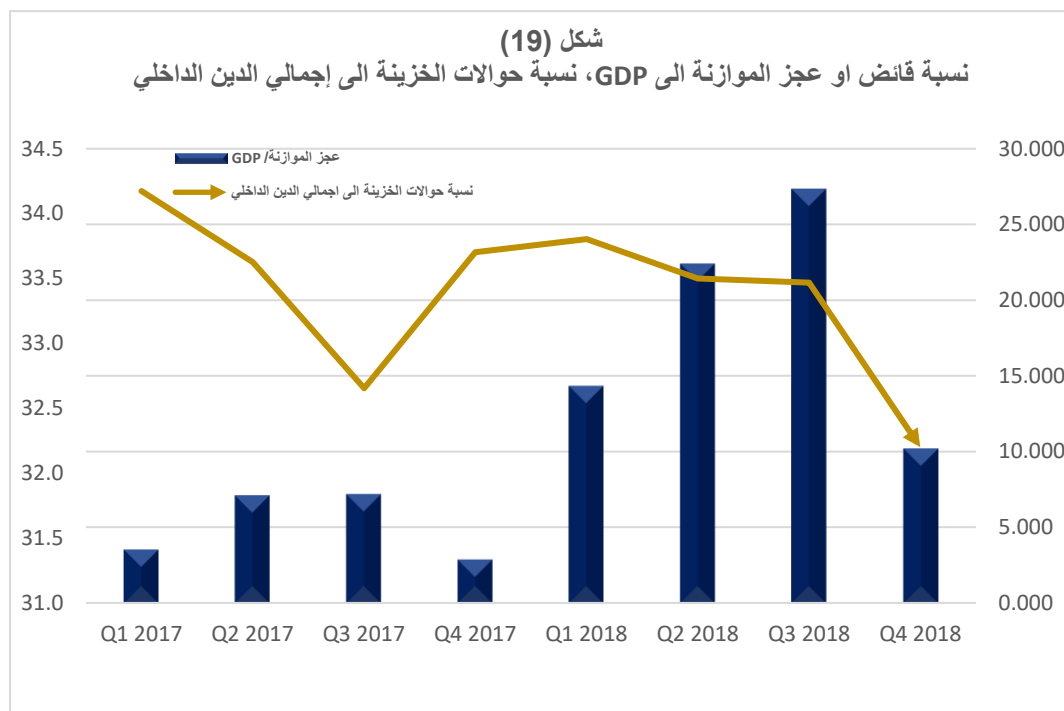
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

ثانياً/ فائض أو عجز الموازنة العامة إلى GDP:

شهدت نسبة فائض أو عجز الموازنة العامة للدولة إلى GDP ارتفاعاً أثناء الفصل الرابع من عام 2017 لتصل إلى (10.2%) بعدما كانت (2.9%) أثناء الفصل الرابع من عام 2017 وذلك نتيجة الفائض المتحقق من الموازنة العامة للدولة والذي وصل إلى (25.7) ترليون دينار أثناء الفصل الرابع من عام 2018 بعدما كان (1.8) ترليون أثناء الفصل الرابع من عام 2017 نتيجة ارتفاع الإيرادات الفعلية بنسبة كبيرة وصلت إلى (38%) لتسجل مبلغاً مقداره (106.5) ترليون دينار أثناء الفصل الرابع من عام 2018 بعدما كانت (75.3) ترليون دينار في الفصل الرابع من عام 2017، إذ عملت هذه الزيادة في الإيرادات العامة على تخفيف ضغط الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي، فقد انخفضت حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية نسبة إلى إجمالي الدين الداخلي¹¹ من (33.7%) في الفصل الرابع من عام 2017 إلى (32.2%) في

¹¹ إجمالي الدين الداخلي يشمل (الدين على وزارة المالية، حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية، قروض مؤسسات مالية، السندات).

الفصل الرابع من عام 2018¹²، وكما هو موضح بالشكل (19)، إذ ان تراجع مزاحمة المالية العامة لم يؤثر في حجم الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، إذ انخفض الائتمان¹³ المقدم للقطاع الخاص بنسبة (-0.8%) اثناء الفصل الرابع من عام 2018 لتصل الى (29.25) ترليون دينار بعدما كانت (29.5) ترليون دينار اثناء الفصل الرابع من عام 2017.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

ثالثاً: فجوة الناتج المحلي الاجمالي (GDP GAP):

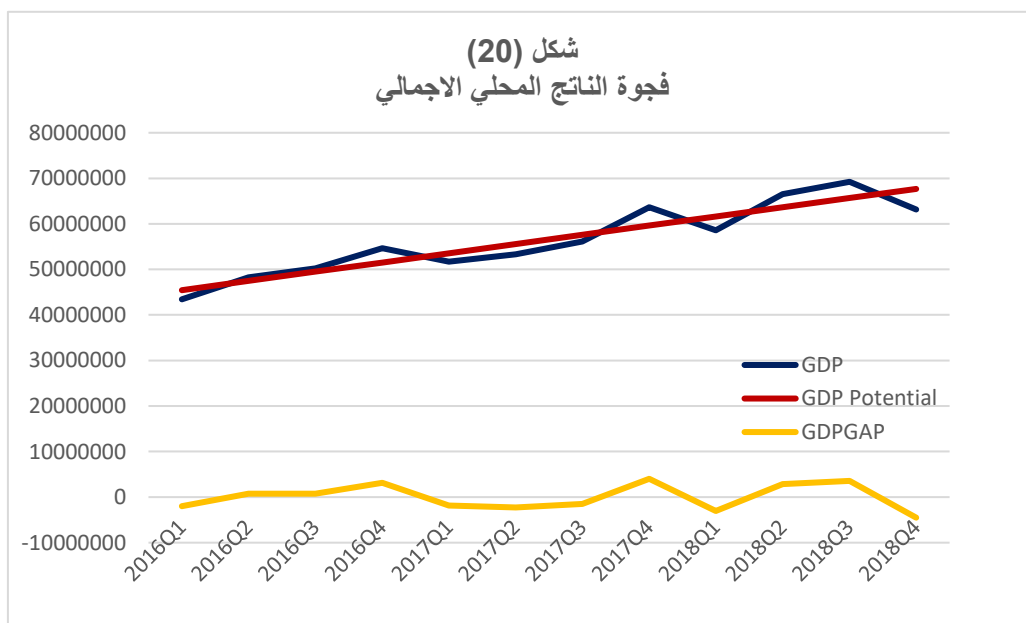
توفر فجوة الناتج تقييماً في مدة معينة للفرق بين القدرة الإنتاجية المحتملة للاقتصاد (الناتج المحتمل) والمستوى الفعلي للإنتاج. إذ ان الهدف الاساسي للقائمين على السياسة الاقتصادية هو

¹² البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي <http://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=101>

¹³ تشمل الائتمان النقدي والتعهدي المقدم من قبل المصارف التجارية الى القطاع الخاص.

الوصول الى فجوة الناتج الصفرية التي عندها يكون الناتج الفعلي يساوي الناتج المحتمل. وبذلك فانه يعد مؤشر جيد كون أن الإنتاج الفعلي والمحتمل يحققان نمواً متوازياً، كما يجب التأكيد على عدم وجود فجوة إيجابية أو سلبية.

إذ سجّلت فجوة الناتج أثناء الفصل الرابع من عام 2018 انخفاضاً كبيراً لتصل إلى (-4509.9) مليار دينار مقارنة بالفصل الرابع من عام 2017 والذي سجّل (4018.2) مليار دينار، إذ سجّل الناتج الفعلي للفصل الرابع من عام 2018 ما مقداره (63.1) ترليون دينار في حين سجل الناتج المحتمل للمدة نفسها ما مقداره (67.7) ترليون دينار، وكما في الشكل (20). بمعنى ان الناتج الفعلي يقل عن الناتج المحتمل وأن الاقتصاد لم يعمل بكامل طاقته، وأنّ هناك فائض بالموارد الممكن استخدامها وهو دليل على ان الاقتصاد يتجه نحو مرحلة الانكماش ضمن الدورة الاقتصادية، إذ يمكن أن توفر فجوة الناتج معلومات جيدة لراسمي السياسات الاقتصادية، وذلك من اجل مواجهة التقلبات او الدورات الاقتصادية.





البنك المركزي العراقي
www.cbi.iq